أدوار ومسؤوليات
وكلاء المنح

حزيران/ يونيو 2024

GPE Transforming Education

1. التعريف وتحديد الإطار

وكيل المنحة هو أي شريك معتمد من الشراكة العالمية للتعليم (المشار إليها في ما بعد بـ"الشراكة") لتلقّي أموال مباشرةً من مسؤول الائتمان. على وكيل المنحة الحرص على أن تتم إدارة منح الشراكة بشكلٍ مناسبٍ، وأن تكون متّسقة بالكامل مع التطورات الأوسع نطاقاً في قطاع التعليم وأن تكون ذات قيمة مضافة للعمليات على الصعيد الوطني ونتائجها.

بإمكان البلدان الشريكة المؤهلة الاستناد إلى نوعين مختلفين من تمويل الشراكة لدعم جهودها الرامية إلى تقديم تعليم جيد للجميع: المنح التنفيذية ومنحة تعزيز كفاءة النظام.

تحفّز المنح التنفيذية الاستثمارات المركّزة والقائمة على الأدلة دعماً للإصلاح ذات الأولوية في البلد المعني القادر على تحويل نظام التعليم بحد ذاته. تشمل هذه المنح التنفيذية منحة تحويل النظام، ومنحة الصندوق المضاعف التابع للشراكة، ومنحة صندوق مسرع تعليم الفتيات وهي تسمح للبلد الشريك المعني بكسر الحواجز أمام التغيير على مستوى النظام بأكمله، على النحو المبيّن في وثيقة الشراكة.

بالإضافة إلى ذلك، تقدّم الشراكة منحة تعزيز كفاءة النظام لمساعدة البلدان على إزالة الحواجز التي تمّ تحديدها خلال تحليل عوامل التمكين لدعم إصلاح قطاع التعليم المخطط له ضمن وثيقة الشراكة. المنحة مصمّمة ليتمّ تخصيصها لتعزيز عوامل التمكين الأكثر أهمية المحددة عبر مراجعة عوامل التمكين وتقييم اللجنة الاستشارية الفنية المستقلة. ويمكن استخدامها أيضاً لدعم إجراء تحليل عوامل التمكين بحدّ ذاته، أو إعداد وثيقة الشراكة الخاصة بالبلد المعني.

تحدد أدوار ومسؤوليات وكلاء المنح هذه المسؤوليات وأوجه المساءلة التشغيلية لوكلاء المنح إذ ترتبط بتمويل الشراكة. وهي تنطبق على وكلاء منحة تعزيز كفاءة النظام وجميع المنح التنفيذية.

يتولّى البنك الدولي دور مسؤول الائتمان في صندوق الشراكة. على أيّ وكالة يتمّ اختيارها كوكيلة منحة أن تبرم مع مسؤول الائتمان اتفاقاً رسمياً حول الإجراءات المالية وأن توقّع عليه.

تحدّد المبادئ التوجيهية لعملية اختيار وكلاء المنح الحد الأدنى من المعايير الائتمانية المطلوبة ما يضمن تمتّع كلّ وكالة أو منظّمة يتم اختيارها كوكيلة منحة بالقدرات المطلوبة لأداء الدور المنوط بها. تطبّق الشراكة الحد الأدنى من المعايير الائتمانية لفحص وكلاء المنح المحتملين قبل أن توافق عليهم لجنة الشؤون المالية والمخاطر، وتقوم بشكل ممنهج بتقييم ما إذا كانت المنظمة أو الوكالة تتمتّع بجميع القدرات، والسياسات، والإجراءات الضرورية لتأمين الإشراف الواجب على موارد صندوق الشراكة.

يتمّ اختيار وكلاء المنح عبر عملية شفافة وتوافق عليهم الحكومة ويعتمدهم الأعضاء الآخرون في مجموعة التعليم المحلية في إطار حوار قطاعي أوسع نطاقاً. تتأكّد الأمانة من الامتثال لعملية اختيار وكيل المنحة المتّفق عليها. ليس من الضروري أن يكون وكيل المنح التنفيذية هو نفسه وكيل منحة تعزيز كفاءة النظام. بإمكان البلد المعني أن يختار وكلاء منح مختلفين بحسب نوع الدعم الأنسب للسياق الوطني. ومع ذلك، ينبغي أن يكون هذا الخيار بأقل تكلفة ممكنة.

2. المسؤوليات

يتحمّل وكيل المنحة المسؤوليات المحددة التالية:

أ. دعم شراكة فعالة وشاملة:

- على وكيل المنحة المشاركة في أجندة الشراكة الأوسع كشريكٍ وعضوٍ في مجموعة التعليم المحلية، ودعم الشمولية في حوار السياسات حول الإصلاح ذات الأولوية الذي اتّفق عليه البلد المعني وشركاؤه في وثيقة الشراكة الخاصة بالبلد المعني و/أو عوامل التمكين التالية: 1) حجم وإنصاف وكفاءة التمويل المحلي؛ 2) عمليات التخطيط والسياسات والرصد القطاعية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ 3) الأدلة والبيانات؛ و4) التنسيق القطاعي.
- بالتعاون مع الوكالة المنسّقة، يعزز وكيل المنحة حوار السياسات المتّسق والشامل ويساهم في المراجعات القطاعية المشتركة ويشارك فيها.

ب. بالنسبة لإعداد طلب المنحة، على وكيل المنحة:

- دعم مقترح الحكومة لتمويل الشراكة وإعداد حزمة طلب المنحة بالتشاور مع مجموعة التعليم المحلية.
- دعم الحكومة في إعداد برنامجها ضمن نطاق العمل وإجراء التنفيذ المتّفق عليهما، بالتشاور مع الوكالة المنسّقة وأعضاء آخرين من مجموعة التعليم المحلية وبما يتوافق مع الإصلاح ذات الأولوية المتّفق عليه (المحدد في وثيقة الشراكة)، وأبرز المحطات والمهل الزمنية.
- توفير الدعم الفني في مجال النوع الاجتماعي والتعليم، ما يضمن أخذ المساواة بين الجنسين بالاعتبار عند إعداد برنامج المنحة مع الحكومة.
- دعم الحكومة في تحديد حلول برامجية قائمة على الأدلة لمعالجة تحديات محددة في قطاع التعليم تتعلق بالإصلاح ذات الأولوية.
- العمل مع الحكومة على تحديد دور الوكيل بالنسبة إلى تنفيذ المنحة بوضوح؛ وقد يقتصر ذلك على الإشراف والرصد الائتمانيين، بما في ذلك الدعم الفني وبناء القدرات، أو قد يشمل التنفيذ المباشر الذي يتضّمن أداء البرنامج وتحقيق النتائج. يجب شرح الدور المحدد وإدراجه في الميزانية الواردة في الطلب. باستثناء رسوم الوكالة الموحّدة، ستُدفع أي تكاليف مرتبطة بوكيل المنحة، بما في ذلك رسوم الإشراف، من ضمن المبلغ المرصود للبلد المعني.
- تقييم جودة البرنامج وفعاليته والعمل مع الأمانة على تحديد أدوار كلّ من وكيل المنحة والأمانة في عمليات ضمان جودة المنح التنفيذية ضمن مهلة زمنية محددة، ما يضمن أن تكون منسّقة بشكلٍ جيّد ومتكاملة.
- استخدام الإجراءات والأنظمة الوطنية والمواءمة معها، بحسب معايير وكيل المنحة المتّفق عليها للسياق وبما يتوافق مع سياسات وكيل المنحة وإجراءاته.

ج. في إطار مسؤولياته الائتمانية، على وكيل المنحة:

- إبرام اتفاق حول الإجراءات المالية مع مسؤول الائتمان في الشراكة وأداء مهامه الائتمانية وفقاً لذلك الاتفاق.
- إبرام اتفاق رسمي مع الجهة (الجهات) الحاصلة على المنحة (عادةً الحكومة) بما يتناسب مع سياسات وكيل المنحة وممارساته والسياق الوطني.
- المحافظة على دفاتر الحسابات، والسجلّات، والمستندات، والأدلة الأخرى وفقاً لإجراءات المحاسبة الخاص به لتدعيم استخدام الأموال المحوّلة بشكلٍ كافٍ.
- رفع إلى الأمانة تقارير التدقيق، والبيانات المالية، والرسائل الإدارية السنوية الخاصة بالبرامج الممولة من الشراكة (مثلاً، عمليات التدقيق التي يجريها المعهد العالي للتدقيق) في غضون 7 أشهر من انتهاء أي فترة لرفع التقارير أو بعد تاريخ إنجاز المنحة، إلاّ في حال الاتفاق على ترتيب آخر. على كيانات الأمم المتحدة المعفية من شرط التدقيق الذي تفرضه الشراكة بسبب مبدأ التدقيق الواحد الخاص بها أن تُرسل نسخاً عن تقارير التدقيق والرسائل الإدارية عندما تُطلب عمليات التدقيق على "النهج المنسق للتحويلات النقدية" بشكلٍ حصري لمنح الشراكة. كما أنّ هذا البند لا يشير إلى

عمليات التدقيق على أنشطة ونفقات وكيل المنحة بحدّ ذاته. وترد البنود ذات الصلة المرتبطة بأنشطة وكيل المنحة ونفقاته في الاتفاقات حول الإجراءات المالية.

- تقديم إلى الأمانة على أساس سنوي (وإلاّ بحسب ما تمّ الاتفاق عليه بين وكيل المنحة والأمانة) توقّعات حول استخدام المنحة التنفيذية تُظهر الاستخدام المتوقع للأموال المتبقية غير المصروفة المرصودة خلال ما تبقّى من فترة تنفيذ البرنامج لكلّ مبلغ مرصود للمنحة.
- الحرص على استخدام أموال الشراكة وفقاً لـ: (أ) سياسات الشراكة ومبادئها التوجيهية المعمول بها، (ب) طلب المنحة الذي وافقت عليه الشراكة، (ج) السياسات والإجراءات الخاصة بوكيل المنحة، و(د) الاتفاق حول الإجراءات المالية.
- الحرص على إعطاء الأولوية لاستخدام منح الشراكة أو على كونه يتناسب مع مصادر التمويل الأخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التمويل الذي مصدره وكيل المنحة.
- اتباع إجراءاته الداخلية كما سياسة الشراكة العالمية للتعليم وبروتوكولها للتواصل بشأن سوء استخدام الصناديق الاستئمانية التابعة لها في حال الاشتباه باختلاس أموال.

د. خلال تنفيذ البرنامج ورصده، على وكلاء المنح:

- الحرص على تماشي تنفيذ الأنشطة مع الأولوية السياسية المتفق عليها ووثيقة البرنامج الموافق عليها.
- اتباع سياسة الشراكة حول المنح التي تفصّل إجراءات عمليات الموافقة والإبلاغ، وفترة التنفيذ، ومتطلبات رفع التقارير، والمراجعات والتعديلات.
- بناء قدرات الحكومة وتقديم الدعم الفني، على النحو المحدد في وثيقة البرنامج الموافق عليها
- دعم الحكومة في تقييم جودة وفعالية نتائج و/أو مخرجات البرنامج، وفي السعي إلى إيجاد أفضل الحلول البرامجية.
- إجراء التشخيص في الوقت المناسب والعمل مع الحكومة على حلّ أي مشاكل في التنفيذ قد تؤثّر سلباً على النتيجة المرجوّة من البرنامج و/أو قد تحول دون وصول البرنامج إلى غاياته.
- دعم الحكومة في إبلاغ مجموعة التعليم المحلية بأي إجراءات تؤثّر على التقدّم العام للبرنامج، وتنفيذ الإصلاح ذات الأولوية وغاياته. ويجب أن يتضمّن هذا الإبلاغ شرحاً لما يتمّ فعله لحلّ أي مشاكل.

هـ. بالنسبة إلى رفع التقارير، على وكلاء المنح:

- استخدام بوابة الشراكة الموحّدة لرفع التقارير لتسهيل تعقّب أداء المنح بشكلٍ عام. كما يرفعون تقريراً مرحلياً سنوياً عبر البوابة إلى مجلس الإدارة عن طريق الأمانة.
- دعم الحكومة عبر مشاركة المشاكل المرتبطة بالسياسات في ما يخصّ تنفيذ المنح بشكلٍ منتظمٍ مع مجموعة التعليم المحلية. وبدلاً من ذلك، قد يرفع وكيل المنحة تقريراً مباشرةً إلى مجموعة التعليم المحلية إذا كان مسؤولاً مباشرةً عن تنفيذ المنحة. من المرجّح أن تختلف وتيرة رفع التقارير وكثافتها بحسب الإجراء ودور وكيل المنحة إزاء الحكومة، ولكن يجب إحاطة مجموعة التعليم المحلية علماً بالمستجدات على الأقلّ مرّتين في السنة. حسب الاقتضاء، يجب دمج رفع التقارير في المراجعات القطاعية المشتركة.
- عقد اجتماعات نصف سنوية حول محفظة المشاريع مع الأمانة لتسهيل حلّ المشاكل بشكلٍ مشتركٍ وإبقاء الأمانة على اطلاع بشكلٍ منتظمٍ بأداء المنح التنفيذية، ما يضمن تدفقاً جيداً للمعلومات ورفع التقارير في الوقت المناسب من قبل الأمانة إلى مجلس الإدارة. يمكن تنظيم تلك الاجتماعات على شكل بعثات رصد مشتركة، وهو ما يُنصح به في حال وجود أوجه قصور في أداء المنح قد تحدّ من الإنجاز الحسن التوقيت لمساهمتها في تحويل النظام أو قد تعرّضه للخطر.
- وضع خطط عمل لمعالجة المنح الضعيفة الأداء. قد يُطلب من وكيل المنحة تقديم تقارير مخصصة عند وجود أوجه قصور في أداء المنح التنفيذية قد تحدّ من الإنجاز الحسن التوقيت لمساهمتها في تحويل النظام أو قد تعرّضه للخطر. ويتضمّن ذلك،

على سبيل المثال لا الحصر، الحالات التي يرفع فيها وكيل المنحة تقريراً بأوجه قصور في التقدم المحرز على صعيد التنفيذ أو استخدام أقل – أو أبطء – من المتوقّع للأموال. على وكيل المنحة رفع تقارير حول الإجراءات المخطط لها أو أي حلول سابقة لمعالجة المشاكل التي تسبب الأداء الضعيف كما المهل الزمنية لتحقيق هذه التحسينات.

- تقديم تقرير إنجاز في غضون 6 أشهر من اختتام المنحة.
- تبليغ الأمانة على الفور بأي حادثة استغلال، واعتداء، وتحرّش جنسي في تنفيذ أي برنامج ممول من الشراكة.

و. بالنسبة إلى التواصل بشأن البرنامج وبروزه، على وكلاء المنح:

- العمل معاً على إعداد وتوزيع مواد لإبراز الشراكة موجّهة إلى جمهور من غير الفنيين ومنها بيانات صحفية، وحزم صور وفيديوهات ونبذات عن المستفيدين.
- الحرص على أن تشير مواد التواصل – على سبيل المثال لا الحصر البيانات الصحفية، والقصص على الويب، والتقارير، والصور، والفيديوهات حول برنامج منحة الشراكة – بوضوح إلى تمويل الشراكة وأن تمتثل للمبادئ التوجيهية حول العلامة التجارية للشراكة.
- الالتزام بتسهيل تعريف النظراء المعنيين على فريق التواصل في الشراكة لتعزيز بروز المنحة بشكل مشترك.
- المساعدة على تحديد أي قصص حول أثر برنامج الشراكة على المستفيدين يمكن مشاركتها مع أمانة الشراكة لأغراض إعلامية وترويجية. ستظهر هذه القصص في مواد الشراكة التواصلية وعلى منصاتها، مع الإشارة إلى المزوّد بها. تتوفّر إرشادات محددة حول النواحي المتعلقة بالتواصل على الانترنت.

معلومات الاتصال

information@globalpartnership.org

المكاتب

واشنطن

701 شارع 18 شمال غرب
الطابق الثاني
واشنطن العاصمة 20006
الولايات المتحدة الأمريكية

باريس

66 شارع إيينا
75116
باريس
فرنسا

بروكسل

شارع مارنيكس 17، الطابق الثاني
ب-1000، بروكسل
بلجيكا

تشيناي

حديقة غلوبل اينفو سيتي،
البلوك ج الطابق الحادي عشر
MGR 40 سالاي، بيروغوندي
تشيناي، تاميل نادو
600096 الهند

GPE Transforming Education